

التحديات الأمنية القيمة في الجزائر وآليات مواجهتها

د. حدار جمال

أستاذ التعليم العالي بالمركز الجامعي تيبازة

ملخص:

تتميز البيئة المعاصرة بالتطور والحركة والتفاعل المتزايد، حاملة للكثير من الفرص من جهة، ومن جهة أخرى تحديات وتحديات على الفرد والمجتمع والدولة، فالتطور التكنولوجي وتلاشي الحدود التقليدية بين الدول خلق حالة تأثير وتأثر غير محدود بين مختلف الأطراف والمستويات، يكون فيها الطرف الأقوى ماديا هو المتقدم والمهيمن، الذي يسعى لفرض ثقافته وقيمه على الأطراف الأخرى.

ولأهمية القيم في تماسك وقوة المجتمعات والدول، أصبحت مجال اهتمام الدول سواء لتعزيز أمنها الوطني، أو لزراعة أمن الدول المناوئة لها، من خلال وسائل ومضامين تؤثر في الثقافة واللغة والدين والعادات والتقاليد إيجابيا أو سلبيا حسب الحالة. تعترض الجزائر تحديات ذات طابع قيمى ناشئة سواء من البيئة الخارجية، أو من التغير الاجتماعي وبعض مظاهره أو من الفضاء الرقمي والافتراضي، ومن أطراف تشكّلها دول أحيانا، تنظيمات أو أفراد في حالات أخرى.

أصبح من الضروري تعزيز المنظومة القانونية والمؤسسية وإشراك مختلف الفواعل في الدولة للحفاظ على جوهر البناء الاجتماعي من خلال تعزيز ونشر القيم الأصيلة للشعب الجزائري، وكذا تنشئة وطنية يكون جوهرها تعزيز المرجعيات الوطنية والرصيد الديني والثقافي واللغوي والتاريخي والمدني بزيادة تماسك وقوة المجتمع والدولة.

الكلمات المفتاحية: القيم، التهديد، الأمن الوطني، الأمن المجتمعي، الثقافة، الجزائر.

Abstract

Modern life has its characteristics and advantages on one hand, but it also presents challenges and threats to individuals, society, and the state on the other hand. Technological advancements and the disappearance of traditional boundaries between countries have created an unlimited impact and influence among various parties and levels. In this context, the financially strongest party tends to be the most advanced and dominant, seeking to impose its culture and values on others.

Due to the importance of values in the cohesion and strength of societies and countries, they have become an area of interest for countries, whether to enhance their national security or to undermine the security of opposing countries through means, and contents that affect culture, language, religion, customs, and traditions either positively or negatively depending on the situation.

Algeria faces threats of a moral nature, arising from the open environment, social change and some of its aspects, or from the digital and virtual space, and from parties constituted by states, organizations, or individuals.

On this level, the national policy to counter these threats is based on the contribution of everyone through a legal and institutional system and the involvement of various actors to preserve the essence of social construction by promoting and disseminating the authentic values of the Algerian people, as well as fostering nationalism whose essence lies in strengthening national references and the religious, cultural, linguistic, historical, and civilizational assets in a way that enhances the cohesion and strength of society and the state.

Key words: values, threat, national security, societal security, culture, Algeria.

مقدمة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا متسارعا في المجال التكنولوجي وثورة رقمية غير مسبوقه في التاريخ، أثرت على مناحي الحياة المختلفة، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا... الخ، ومست كل المستويات والأصعدة: الفرد، المجتمع، الدولة، النظام الإقليمي والنظام الدولي.

وقد ظهرت في هذا السياق مظاهر حياة مختلفة سواء بالفرص التي توفرها أو بالتحديات والمخاطر والتهديدات التي تحملها، كما أن هذا التطور الحاصل لحق الاهتمامات المعرفية، والأدوات المنهجية المستعملة وكذا الموضوعات التي أصبحت أولويات بحثية في مختلف الحقول والمجالات المعرفية.

في حقل الدراسات الأمنية، يعتبر مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم التي طرأ عليها تحول وتطور كبير، سواء في مضامين الأمن، أبعاده، مستوياته أو أساليب تحقيقه، من الواقعيين والليبراليين والمثاليين ومختلف رواد المدارس الكلاسيكية التفسيرية للأمن، وتطور هذه المدارس عبر التاريخ، إلى المدارس النقدية وما بعد الحداثية التي تناولت الموضوع نفسه، لكن بمفردات بحثية وبمسلّمات ومنطلقات ونتائج بحث تختلف من مدرسة إلى أخرى، فمن الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية إلى الدولة كفاعل رئيسي رفقة فواعل أخرى مع اختلاف في المنطلقات، ومن بيئة فوضوية للنظام الدولي، التهديدات العسكرية القادمة من الدول الأخرى، المصلحة الوطنية، وزيادة حجم القوة.. وغيرها من مسلّمات وأدوات تحليل وركائز الأمن وفق المدرسة الواقعية، إلى مسلّمات المدرسة الليبرالية وأدواتها التحليلية حيث المنطق التعاوني والاندماج بديل عن الصدام، واعتماد المؤسسات، الاقتصاد، القانون، الأخلاق... وغيرها من مظاهر القوة الناعمة بديلا لمظاهر القوة الصلبة.

أهم تحوّل مسّ الدراسات الأمنية كان مع المدارس النقدية التي انتقدت بشدّة ما ارتكزت عليه كل المدارس الكلاسيكية، حيث وسعت النظريات النقدية من الفواعل والوحدات المرجعية المرتبطة بالأمن: الدولة فاعل بالإضافة إلى الاعتراف بفواعل أخرى بشكل كبير تزامنا وظهور أشكال أخرى للتهديدات الأمنية وخاصة التهديدات الأمنية غير الدولتية، أو التهديدات الأمنية اللاتماثلية: من هجرة غير شرعية، تهديدات الجماعات الإرهابية، شبكات الإجرام الدولي والمحلي... الخ.

ولعل أهم تهديد أمني ذا بعد اجتماعي هو التهديدات الأمنية القيمية، ذلك أنها تمس الجوانب المعنوية والركائز والروابط العميقة للمجتمع، فالتغير الاجتماعي، وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال واتساع مجالات التأثير والتأثر غير المحدود بين الأفراد والتنظيمات والدول أدى إلى انتشار أفكار ومعتقدات ونمط حياة جديد قد تكون بعض عناصره خطرا على معتنقيها وتهديدا أمنيا خطيرا لحاضر ومستقبل الدول والمجتمعات.

التهديدات التي تمس الجوانب الثقافية ومنظومة القيم السائدة في الدولة، لم تزل العناية الكافية في الدراسات الأمنية نظرا لكونها تتميز بطابع غير مادي، حيث يغفل إدراجها كتهديد أمني أصلا في إدراك صانع القرار الأمني أو عند الأفراد

من جهة في الكثير من الأحيان، وجود صعوبة في تحديد نطاق تأثيرها بدقة وكذا حجم الضرر الذي لحقته أو يمكن أن تلحقه على الفرد، المجتمع أو على الدولة حاضرا ومستقبلا من جهة ثانية.

تشهد الجزائر منذ استقلالها إلى الحاضر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، لعل أهمها التي كانت بعد نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بإقرار التعددية وافتتاح المجتمع سياسيا بالإضافة إلى ما ميّز عقد التسعينيات من ظهور الفكر الديني المتطرف والإرهاب كتهديد خطير آنذاك، وحاليا تعيش الجزائر تغيرا اجتماعيا في سياق بيئة مفتوحة حيث تغيرت ملامح الحياة المعاصرة كشكل من الأشكال غير المرغوب فيها في مسار التغير الاجتماعي، مثل زيادة التطرف، العنف، تدهور الوازع الديني، زيادة حالات الجريمة، استهلاك المخدرات، تبني أفكار وقيم غير متجانسة وطبيعة المجتمع الجزائري... الخ أحيانا، وبالقيم الغربية وما تحمله الانترنت والمنصات والمواقع الالكترونية والمحتوى المتداول فيها وبجملته من الهجمات ذات البعد القيمي من أطراف معادية خارجية أحيانا أخرى أو تأثرا بشكل مباشر بالهجرة غير الشرعية والقيم التي يحملها المهاجرون غير الشرعيين خاصة الاحتيال، الإجرام، استهلاك المخدرات الصلبة، التسول... الخ من جهة ثالثة.

بتناولنا للموضوع نعتمد على المنهج الوصفي لتشخيص مختلف الجزئيات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة وتوضيح أسبابها، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي من خلال إسقاط القاعدة العامة على جزئيات البحث في الموضوع المتناول. نتناول الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية: - ماهي التهديدات الأمنية القيمة للأمن الوطني

الجزائري؟

هذا التساؤل المركزي ينقسم إلى تساؤلات فرعية:

- ما أهمية العنصر القيمي في تحقيق الأمن المجتمعي؟
 - ماهي التهديدات القيمة في الجزائر؟
 - ماهي السياسات المتبعة لمجابهة التهديدات الأمنية القيمة في الجزائر؟
 - اما بالنسبة للفرضيات التي نقدمها فهي:
 - القيم والمقومات غير المادية للمجتمع تشكل الركيزة الأساسية لقوته وتماسكه؛
 - يمكن للمجتمع ان يحافظ تلقائيا على خصوصيته الثقافية وقيمه المميزة؛
 - تساهم الدولة والفواعل المختلفة في الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع.
- ولمعالجة الإشكالية المطروحة وما يرتبط بها من أسئلة فرعية قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: التحول في مضامين الأمن والتهديدات الأمنية: وتتناول فيه تطور مفهوم الأمن الوطني، الأمن المجتمعي كبعد أساسي للأمن الوطني، مفهوم التهديد الأمني وتطور التهديدات الأمنية والتهديدات الأمنية القيمة.

المحور الثاني: أهم التهديدات الأمنية القيمة في الجزائر: ونورد فيها التهديدات الأمنية القيمة الناجمة عن التغير الاجتماعي، ذات المصدر الخارجي وكذا الناجمة عن التطور التكنولوجي.

المحور الثالث: آليات مجابهة التهديدات الأمنية القيمية في الجزائر: والتي تشمل الآليات الدستورية والقانونية بالإضافة إلى الفواعل المتدخلة وكذا مضمون وأهداف سياسة مجابهة التهديدات الأمنية القيمية في الجزائر.

المحور الأول: التحول في مضامين الأمن والتهديدات الأمنية.

أ- تطور مفهوم الأمن الوطني:

الأمن قيمة ذات أهمية بالغة للإنسان والمجتمع والدولة على حد سواء، فالبحث عن الاستقرار والطمأنينة في الحاضر والتطلع لمستقبل أفضل هو هدف الجميع في كل الأزمنة والعصور وفي كل نقطة من هذا العالم، بل وكل نقطة يمكن الوصول إليها حتى في الفضاء الخارجي، وتحقيق هذه الغاية يكون بالضرورة باستبعاد كل العناصر التي يأتي منها الخطر والتهديد، ومجابهتها بالفعالية والنجاعة اللازمة إن وقعت.

كل مرحلة زمنية من تطور البشرية لها خصائصها ومميزاتها، ومنه بالنتيجة يكون الخطر والتهديد ومفهوم الأمن ودلالاته ومضامينه وأدوات تحقيقه تختلف من مرحلة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.

إن تطور مفهوم الأمن انتقل من المدلول الضيق إلى المدلول الأوسع، ومن المستوى الأوحده الذي هو مستوى الدولة، إلى مستويات متعددة متفرعة عموديا وأفقيا، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المصادر المختلفة للتهديدات الامنية: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية. فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد وطنيا ولا دوليا، ولم تعد هي المستهدفة فقط بالتهديد الأمني ولم يعد الطابع العسكري المحض هو الشكل الوحيد للتهديد الأمني، وإنما أصبح هناك مستويات من الأمن: الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي... الخ.

فالأمن الوطني حسب دائرة المعارف البريطانية هو: 'حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. وحسب 'ولفرز' فإن الأمن يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم'، وإن كانت قوة الدولة من قوة وحصانة المجتمع، فإن الاهتمام أصبح أكثر بالأمن المجتمعي كجزء أساسي من أي سياسة أمنية ناجعة، كما أن المجتمع وحصانته لها مستويات مادية ملموسة تبدأ بالتماسك الأسري والتضامن الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتنتهي بعناصر غير مادية مرتبطة بالقيم ومنظومة القوانين والدين والأخلاق والأعراف والتقاليد التي تعكس قوة ومتانة وتماسك المجتمع.

تتميز البيئة المعاصرة بالتطور التكنولوجي، والارتباط والتفاعل بين مختلف المستويات والأبعاد، أدى لظهور أشكال جديدة من الحروب تجعل من الفرد والمجتمع والتأثير فيهما هدفا لها، (سواء بزعرته، أو تحصينه وتثمينه حسب الحالة) مجالا للتنافس بين الدول ومختلف الفواعل الدولية، الإقليمية وحتى القوى المعارضة داخل الدولة.

الأمن الوطني وفقا للمدرسة الواقعية يركز على الدولة وسيادتها واستقرارها في ظل وجود تهديدات عسكرية خارجية، وحسب 'هانس مورغانو' الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، هذا الأمر

الذي لا يتحقق إلا بزيادة قوة الدولة وخاصة القوة العسكرية، أما النظرية الليبرالية فإنها تميل إلى التعاون بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي، والأمن التعاوني يتميز بثلاث مميزات رئيسية حسب النظرية الليبرالية:

1- قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية؛

2- الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات؛

3- معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا، لكنها تتطلب أشكال تعاونية بين الدول¹.

في حين تذهب المدارس النقدية إلى تجاوز الدولة كموضوع مرجعي للأمن إلى الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني.

ويميز باري بوزان بين أبعاد الأمن الرئيسية والتي تشمل:

-الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي.

تطور مفهوم الأمن بشكل كبير، من مفهوم أمن الدولة والقوة الصلبة التي تعني أمن عسكري وسياسي مادي إلى مفهوم القوة الناعمة واللينية: أي أمن اقتصادي، أمن اجتماعي، هيمنة ثقافية عبر وسائل الاتصال، كما تم نقله من مستواه الموسع الشامل لكل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية وغيرها، والمرتبطة بالدولة والمجتمع، إلى مستوى الجماعات والإنسان الفرد، باعتبار أن أمنهما هو غاية الأمن.

تأخذ الكثير من الدول النظرة للأمن بأبعاده المختلفة حيث يقول مثلا الرئيس الصيني 'Xi Jinping' في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 15 ابريل 2015: 'الصين انتهجت منذ 2014 النظرة الشاملة للأمن الوطني المتضمن العناصر الأساسية: الأمن الاقتصادي بالإضافة إلى الأمن العسكري، الثقافي، والأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ترقية الأمن الدولي كمصدر للدعم، وبهذا يتحقق الأمن بالمميزات والخصائص الصينية'².

ب- مفهوم الأمن المجتمعي: يعبر الأمن المجتمعي على قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

البعد الاجتماعي: والذي يعني التماسك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة مع وجود الاختلافات الخاصة سواء

في الدين، العرق، اللغة...

¹ توفيق بوسني، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، دراسات إستراتيجية، (22 فبراير 2019)، 16

² Jude Blanchette, ideological Security as national security, center for strategic and international studies, 2020 p3

ظهر الأمن المجتمعي في ظل نقاش حول هوية أوروبا في ظل وضع ما بعد الحرب الباردة حيث سادت فكرة التهديد القادم من الجنوب، حول صدام الحضارات واختراق الحضارة الغربية عن طريق القيم الأجنبية عبر المحجرة وطالبي اللجوء، الذين يتحولون إلى عنصر جديد لعدم الأمن³.

وقد عرف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور، بمعنى أنه قدرة المجتمع أو الجماعة على الاستمرار في إنتاج هويته في ظل التهديدات التي تترتب به ومن هنا يصبح المجتمع هو المستهدف والهوية هي القيمة الحيوية المهددة بالنسبة له⁴.

ج - مفهوم التهديد الأمني وتطور التهديدات الأمنية:

يقصد بالتهديد 'محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن'⁵ أو 'هو شيء مزعج أو عنيف، خاصة إذا لم يتم إتباع إجراء أو أمر معين'⁶، ويعرفه ريتشارد أولمن: " تهديد الأمن القومي هو عمل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير، وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا، إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة أو تساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص، المجموعات والشركات) داخل الدولة".

والتهديد الأمني يرتبط بعناصر تؤثر في خطورته: طبيعة التهديد، مكان التهديد، توقيت التهديد، درجة التهديد وقوته بالإضافة إلى تعبئة الموارد الضرورية، ومنه فالتهديد مرتبط بالقدرة على مجابهته أو بحالة عدم الاستعداد الكافي لذلك (الهشاشة vulnerability) حيث احتمال التعرض للهجوم أو الأذى، سواء بدنيا أو معنويا⁷. أي كلما كان الاستعداد أقل كانت القابلية للتأذي أكثر، ومنه يصبح أثر التهديد عظيما إن وقع فعلا.

هناك العديد من التصنيفات التي تخص موضوع التهديدات الأمنية، فهناك من يصنفها حسب مصدر التهديد إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية، وهناك من يصنفها حسب نوع التهديد إلى تهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية.

وتصنف التهديدات الأمنية حسب حدوثها أو احتمالية حدوثها إلى: التهديدات الفعلية، التهديدات المحتملة، التهديدات الكامنة، والتهديدات المتصورة، وقد تكون التهديدات حسب المجال الذي تستهدفه: - التهديدات السياسية - التهديدات الاقتصادية والاجتماعية - التهديدات البيئية... الخ.

د- التهديدات الأمنية القيمية: القيم: لها تعريفات كثيرة ومتنوعة، حيث يعرفها بيرري (perry): "إنها جوانب الاهتمام داخل المجتمع، فالشيء الذي يكون موضوع الاهتمام لدى الإنسان أو الجماعة والشيء الذي يكون له قيمة

³ Didier Bigo, grands débats dans un petit monde : les d'ébats en relations internationales et leur lien avec le monde de sécurité"cultures et conflits", n 19-20(1995), 46

⁴ حمشي محمد، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية "المجلة الجزائرية للأمن الإنساني"، مجلد 3، (2018)، 342

⁵ جودة أبو الياس، الأمن البشري وسيادة الدول (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011)، 47

⁶ (2024-02-26) <https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/threat>

⁷ (2024-02-26) <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/vulnerability>

لدى الإنسان أو الجماعة⁸، ويعرفها تشاران موريس (T.moris) 'القيم هي أعلى السلوك التفضيلي'⁸، وهي: 'عبارة عن الاحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات والاشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو هذه الاشياء'⁹، ويكون ذلك بناء على قيمة عليا تسمح بتقديم واقع ما، غرض ما، فكرة ما، والحكم عليها ومعرفتها.

ويتقارب مفهوم القيم مع مفاهيم أخرى مثل:

الثقافة: هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كرسائل أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته¹⁰، وكل من الثقافة والقيم تشير إلى مجموعة انتماء الفرد الأصلية يكون الأصل و"الجدور"، بحسب الصورة الاعتيادية أساس كل هوية ثقافية، أي ما يعرف الفرد بصفة أكيدة وأصيلية¹¹، 'فامتلاك المرء خلفية ثقافية غنية خاصة شرط لازم للعيش حياة ذات معنى، وبذلك يعطي عالمه معنى، ويكون له هوية شخصية سليمة، وخسران المرء ثقافته أشد الإصابات خطرا يمكن أن يتلقاها الشخص لأنها تدمر شخصيته ذاتها، والمعنى في أن يكون للمرء خلفية ثقافية سليمة ضرورية كشخصيته، فهي ضرورية لتحقيق المنافع الأخرى والحريات القيمة للأشخاص، لذلك فللحقوق الثقافية أفضلية على حقوق الأفراد الأخرى¹²، 'والفرد إذا ما فقد صلته بالجمال الحيوي يكون قد مات موتا ماديا، وكذلك إذا فقد صلته بالجمال الثقافي فإنه يموت موتا ثقافيا، فالثقافة إذا ما رددنا الأمور إلى مستوى اجتماعي هي: 'حياة المجتمع التي بدونها يصبح المجتمع ميتا'¹³.

القيم: هي الجوهر والمركز الذي تحيط به العناصر الأخرى الأقل أهمية، وعلى هذا الأساس نقصد به في هذه الدراسة: "كل الصفات الأصلية من الخصائص الفردية والجماعية والروابط الاجتماعية وكل العناصر غير المادية للفرد والمجتمع، والتي تميزه عن غيره من الأفراد ومن المجتمعات".

الأمن القيمي: يعني حماية القيم والمبادئ التي تشكل ثقافة وهوية المجتمع، مثل الدين واللغة والأفكار، يهدف الى الحفاظ على التراث الثقافي والديني والحضاري والعادات والتقاليد من التغيرات أو التهديدات التي قد تأتي من العولمة، أو التأثيرات الثقافية الخارجية، ويرتبط الأمن القيمي بتعزيز الانتماء والحفاظ على القيم الأخلاقية التي يعتبرها المجتمع أساسية لهويته واستقراره.

تتجسد أبعاد الأمن القيمي في الاهتمام بالأفكار والمعتقدات إلى جانب المهارات العقلية الإيجابية في التفكير وأيضا التفاعلات الاجتماعية القائمة على الحوار والتسامح¹⁴.

⁸ لطيفة طبال، أسماء رتيمي، الدلالة السوسولوجية للقيم، "مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية"، جامعة البليدة 2، مجلد 8، (2015)، 58؛

⁹ غسان الخالد، قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم (ط1، 2015؛ بيروت: منتدى المعارف)، 22؛

¹⁰ مالك بن نبي، عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، شروط النهضة ترجمة، ط3 (بيروت: دار الفكر (1969)، 126؛

¹¹ دوني كوش، منير السعيداني، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة)، 149؛

¹² ارثر ابرازك ابل بوم، الثقافة والهوية والشرعية، جوزيف س ناي وجون د دوناهيو، محمد شريف الطرح، ط1، 2002، 1؛

¹³ مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، عبد الصبور شاهين الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، (دمشق: دار الفكر (2005)، 50؛

¹⁴ خليفة إبراهيم عودة التميمي، البسيوني جاد عبد الله البسيوني، الامن القيمي والسلم المجتمعي، (العراق: جامعة ديالى، اعمال المؤتمر الدولي: السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة، 2005)، 14.

السياسات العامة في المجال الأمني غالبا ما تركز على التهديدات العسكرية والتهديدات الاقتصادية وكل تحديد ذو بعد مادي محسوس وملمس الأثر، ولا تهتم بنفس الأهمية بالمخاطر والتهديدات التي تمس جوهر الفرد والمجتمع لأسباب عديدة منها:

- هيمنة الجوانب المادية على الجوانب المعنوية في ملامح الحياة المعاصرة، حتى أن المطالب الأكثر إلحاحا من الأفراد والتنظيمات هي مطالب ذات طابع مادي؛
- صعوبة التحديد الدقيق للمخاطر والتهديدات الأمنية القيمية، ذلك أنها تمس جوهر الفرد ومن ثم الجماعة، من خلال الجانب النفسي والإدراكي والأفكار المهيمنة، التأثير بالبيئة القريبة والبيئة البعيدة في عالم زالت فيه الحدود، والتأثر كذلك بالعالم الفعلي متأثرا مباشرا أو بالعالم الافتراضي حيث يقضي الأفراد أوقات كبيرة، تضاهي في بعض الأحيان الوقت الذي يقضيه الفرد في التفكير الواعي أو في تواصل مباشر مع المحيطين به، وبالتالي التواصل الاجتماعي الافتراضي هو في الأصل على حساب التواصل الحقيقي والفعلي والمباشر وهنا ممكن الخطورة في استهداف الخصوصيات والتأثير على القيم المحلية التي تنافسها وتحاربها بشكل خطير قيم دخيلة وخطيرة في أحيان كثيرة، وما يزيد الأمر خطورة أن الكثير من التهديدات الأمنية القيمية يتم التعامل معها على أنها "ليست تهديدا"، وإنما وضعها عاديا في مراحل التطور والتغير الاجتماعي، أو يتم التعامل معها بمرونة وسهولة؛
- كل فعل ضار وتهديد صادر من الأفراد أو مجموعة أفراد، إنما هو في الأصل ظهور للعلن لفكرة ضارة، أو ترجمة لمجموعة مؤثرات ذات أثر ضار، وبالتالي يكون من الحكمة استئصال الداء من أصله وليس محاربة أعراضه الظاهرة فقط، فالإرهاب قبل أن يكون فعلا عنيفا منبؤا مهددا للمواطن والمجتمع والدولة، هو أفكار متطرفة، وترجمة غير صحيحة للدين ومقاصد الشريعة، أو لعناصر أخرى مرتبطة بالهوية، اللغة، العرق، أو الأفكار، كما أن انتشار مظاهر البعد عن الدين، أو الإلحاد، أو الأفكار الشاذة، مهما كانت طبيعتها، هي دليل على أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأدوات الضبط الاجتماعي، لا تقوم بعملها على أحسن حال، وبالتالي يكون من الحكمة إيلاء أهمية قصوى لحفظ كل الروابط بين أفراد المجتمع والدولة وحتى تعزيز البعد الروحي الديني انطلاقا من منهج ومرجعية ذات بعد وطني حماية للفرد والمجتمع؛
- من صعوبات تقدير وإدراك التهديدات الأمنية القيمية والاجتماعية هو غياب القيمة المعيارية السامية التي نريدها: أو ما هو نموذج "المجتمع المثالي" الذي نريده، بملاحه وركائزه وروابطه الأساسية؛
- طرق الاستجابة للتهديدات الأمنية القيمية تتراوح بين سياسات طويلة الأمد أو استجابة مباشرة، وبين استجابة مباشرة تستهدف الأعراض الظاهرة فقط، أو استجابة عميقة تتضمن البحث عن أصل المشكلة، والدوافع العميقة لها، ومن ثم التعامل معها وهو الأفضل من حيث ضمان حصانة ومتانة واستدامة لمجتمع أصيل وقوي.

هذه الصعوبات المرتبطة بالأمن القيمي لا تعني إهمال هذا الجانب في السياسات العامة للدولة، حيث ان الدول الغربية تهتم بشكل كبير بهذا الأمر، وخاصة في أوروبا الغربية، والدول المستقبلية للمهاجرين بشكل عام، حيث نجد مثلاً أن كندا تلجأ منذ 01 جانفي 2020 الى اخضاع المرشحين للهجرة وأزواجهم وأبنائهم الذين تجاوزوا 18 سنة لاختبار حول الهوية القيم ومدى قابلية اندماجهم، من خلال الإجابة على 15 سؤال على الأقل من 20 سؤال مقترح إجابة صحيحة دون أخطاء¹⁵.

الخور الثاني: أهم التهديدات القيمية في الجزائر:

المجتمعات تتطور كما يتطور كل شيء في هذا الكون، متأثرة بالسياقات والنظم الفرعية الأخرى: تكنولوجية، اقتصادية، سياسية، ثقافية... الخ وبأشكال تختلف باختلاف العناصر المشكلة للمجتمع، دوافعه وميولاته ومدى انفتاحه على المجتمعات الأخرى ومكانته ضمن هذا الزخم من الفواعل والأفعال وردود الأفعال والتأثير والتأثر... الخ.

أ. التهديدات القيمية الناجمة عن التغير الاجتماعي:

يتميز المجتمع الجزائري بخصائص تميزه عن غيره من المجتمعات تشكلت عبر التاريخ أهمها:

- مجتمع غني ثقافيا وحضاريا بوجود نسيج ومزيج بين مكونات الهوية الثلاث، فان كان التجانس هو السمة البارزة في مجال الدين حيث يسود الدين الإسلامي والمذهب المالكي بشكل خاص، واللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرمزية ويتم التعامل بها رسميا ويفهمها جميع الجزائريين، رغم أن منطوقها في الدارجة قد يختلف نسبيا من منطقة لأخرى، الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية لكن حضورها يتفاوت من منطقة لأخرى؛
- مجتمع يسكن أكبر دولة افريقية، إلا أن الملاحظ فيه هو التمرکز السكاني شمالا، وفي الهضاب العليا بشكل أقل وتبقى المناطق الجنوبية بكثافة سكانية قليلة جدا، رغم الفرص الممكن أن توفرها هذه المنطقة الشاسعة من أرض الجزائر.
- كما أصبحت ملامح الأسرة الصغيرة الباحثة عن الاستقلال عن العائلة الكبيرة، تأخر الزواج، انخفاض مستويات الإنجاب¹⁶، تنتشر بوتيرة متزايدة، حيث ستتقل نسبة النمو الديمغرافي حسب إحصائيات وتقديرات الديوان الوطني للإحصاء من 1.8 بالمائة سنة 2020 إلى 1.1 بالمائة في أفق 2050، يضاف لذلك تزايد حالات الطلاق مقارنة بحالات الزواج¹⁷ المسجلة سنويا.... الخ.
- مجتمع متأثر بالتوجهات السياسية والأيدولوجية للدولة، وبالوضعية الاقتصادية العامة باعتباره يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، كما تأثر المجتمع بالتجارب التي عاشها في الماضي: مقاومة الاحتلال الفرنسي، مرحلة الاشتراكية

¹⁵ Emely laxer , Civic integration in a Multi-National Context: Examining Quebec's "Values Test" for New Immigrant, *Revue européenne des migrations internationales*, 36-4 (2020) ;

¹⁶ الديوان الوطني للإحصاء، الديمغرافيا في الجزائر 2019 رقم 890 - bis، 19 (2024-03-04) ; https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf

¹⁷ المرجع نفسه.

ومرحلة الحزب الواحد، الانفتاح السياسي، ظهور التطرف والإرهاب في عشرية التسعينيات، بالإضافة للتأثر بكل الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية المعاصرة.

- مجتمع أصبحت تظهر عليه، ولو بشكل غير خطير، الآثار الاجتماعية للتطورات الحاصلة في العالم الذي تشهد دوله بعدا إنفتاحيا للثقافة يحتل حيزا مهما، مضافا إليه التثمين الواضح للحدثة التي تركز على الحاضر وتظهر اللامبالاة اتجاه الماضي. هذه المعطيات تدفع إلى توقع بروز إشكالية الهوية من جديد¹⁸، غذى هذا الأمر الانفتاح غير المسبوق في التاريخ للأفراد والدول على البيئة الدولية على وقع الثورة الرقمية، والانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثير الانترنت.

إن العناصر السابقة متفاعلة فيما بينها أنتجت لنا مخاطر وتهديدات مختلفة في جانبها القيمي، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تقلص مجال ونطاق ومستوى تأثير الهياكل التقليدية في المجتمع: (القبيلة أو العرش، كبير العائلة) في مقابل وضع يسعى فيه الكثير، وخاصة الأزواج الشباب، إلى التحرر والاستقلال عن العائلة الكبيرة وينظرون إلى هذا التميز وهذه التعددية لأشكال الحياة الناتجة عن السيرة التحديثية الطبيعية من ثم يلاحظونها وينتقدونها كتهديد للقيم الثقافية والدعائم الوجودية للعالم الحديث¹⁹؛

- ضعف التنشئة السليمة عند البعض قد تجعلهم عرضة للاستغلال سواء من طرف الشبكات الإرهابية، أو الأطراف المعادية ذات المصدر الخارجي، التي تعمل على استغلال محدودية التعليم لديهم، أو انحرافات الميول واللعب على وتر الدين أو الجهة أو اللغة أو الحرية والانفتاح لخلق تناقضات داخل المجتمع، بهدف الوصول إلى إيجاد بيئة صراع بين مكونات الدولة وإنهاكها من الداخل، تزايد نطاق استهلاك المخدرات التي تسجل أرقاما قياسية من حيث الكميات المحجوزة أو القضايا المعالجة من طرف الجهات القضائية التي وصلت سنة 2023 إلى 8108982 قرص مهلوس و45179.897 غرام من الكوكايين²⁰، بتسجيل تزايد حيز المخدرات الصلبة بشكل كبير مقارنة بالسنة السابقة، يضاف لذلك تزايد حالات العنف والشعور بعدم الأمن، تزايد نشاط شبكات الإجرام، وعصابات الأحياء، ضعف الوازع الديني والأخلاقي، تقلص مجال العلاقات الاجتماعية بين الأهل والجيران والمجتمع ككل في مقابل تزايد التواصل الافتراضي عبر الشبكات والمنصات بشكل يجعل الحضور البدني في مكان والحضور الذهني ونطاق التأثير في مكان آخر تماما ما يحتاج إلى ضبط أكثر لهذا الشكل من أشكال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

¹⁸ دومينيك ولتون، العولمة - البعد الآخر، (بيروت: الدار اللبنانية للنشر الجامعي، 2005)، 32؛

¹⁹ أولريش بيك، د جورج كنورة و د الهام الشعراوي، مجتمع المخاطرة (بيروت، المكتبة الشرقية 2009) 310؛

²⁰ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها، الحصيلة الإحصائية لسنة 2023،

[https://onlcmdt.mjjustice.dz/onlcmdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2023\].pdf](https://onlcmdt.mjjustice.dz/onlcmdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2023].pdf) (2024-03-04).

ب. التهديدات الأمنية القيمية ذات المصدر الخارجي:

لكل دولة أعداء ومناوئون قد يكونون دولا، منظمات دولية، أشخاص محترفي إجرام أو مدفوعين من جهات أخرى، أو جماعات إجرامية وحركات إرهابية...الخ، ويكون تأثيرها أو محاولات تأثيرها في إطار حروب غير معلنة تركز على خلق التناقضات وتغذيتها داخل المجتمع المستهدف، أو بين المجتمع والدولة، بالاستعانة بكل الوسائل التقليدية منها والحديثة في ظل التطور التكنولوجي الهائل على مستوى التقنيات والبرامج والشبكات...الخ. فالجزائر دولة شاسعة المساحة ومحاطة بدول تعاني هشاشة أمنية أحيانا تكون مصدرا للمخاطر والتهديدات الأمنية خاصة التهديدات الأمنية اللاتماثلية. أو دول صريحة العداء لا تفوت فرصة إلا وأفصحت عن ذلك سواء من خلال الرعاية الرسمية للتهديدات الأمنية المستهدفة للجزائر من تهريب للمخدرات، دعم الإرهاب ورموزه سواء أشخاص أو تنظيمات، بالإضافة للتآمر على الجزائر مع أطراف معادية إقليمية ودولية، كل هذا يجعل من مخاطر تنقل الأشخاص إلى الجزائر سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية تحمل الكثير من التهديدات والمخاطر سواء ذات الأثر المادي الملموس: من تهريب المخدرات، تهريب الأسلحة، دخول المهاجرين غير الشرعيين، دخول الإرهابيين...الخ، كما تحمل تهديدات ذات بعد قيمي مثل نشر قيم دخيلة عن المجتمع الجزائري، أو محاولة تجنيد المواطنين لصالح هاته الشبكات والأطراف الإجرامية.

- الاستهداف القيمي الناجم عن قوى وأطراف معادية قد يأخذ طابع مادي مباشر من خلال إغراق الدولة بالمخدرات بكل أنواعها، ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة مستويات الاتجار غير المشروع بها واستهلاكها، وبالنتيجة تكون نتائجها وخيمة على القيم والأفكار والسلوكيات التي تكون في عمومها منحرفة وتشكل تهديدا جديا على المجتمع؛
- تعتمد الأطراف المعادية للدولة على نشر أفكار ذات بعد ديني متطرف لخلق استعداد لدى معتنقيها للانخراط في أعمال إرهابية، وكذا تغذية تيارات دينية مخالفة للمرجعية الدينية الوطنية، مثل (الشيعية، الوهابية وفكر الإخوان...الخ) وبنفس درجة الخطورة يتم نشر أفكار الإلحاد، والابتعاد عن الدين الإسلامي تحت غطاء الحرية الشخصية والفكرية، بالإضافة إلى خطر انتشار الأفكار والميولات الشاذة التي يمكن أن تتطور إلى خلق أفليات في المجتمع تستعمل لابتزاز الدولة والتأثير عليها في الأمور المرتبطة بالحقوق والحريات، أو تنظيم الأسرة، وهنا يمكن تسجيل خطورة بعض الحصص التلفزيونية لبعض القنوات الفضائية المستهدفة للجمهور العربي والجزائري بشكل خاص: (مثل تناول موضوعات جريئة بحجة حرية التعبير وكسر الطابوهات، استضافة شخصيات متطرفة أو ذات توجهات إرهابية في حصص تلفزيونية، أو بث مناظرات تلفزيونية أو نشرها في الانترنت وتضمن في مجملها مواد إعلامية ذات هدف تخريبي لمنظومة القيم الدينية والأخلاقية السائدة في الدولة).

ج. التهديدات الناجمة عن التطور التكنولوجي واستعمال الانترنت:

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة الانترنت عالم غير محدود، يوفر الكثير من الفرص، ويحسن حياة الناس، وفي نفس الوقت قد يدمر أفرادا وشعوبا وأما بالنظر إلى محتواه، المتحكم فيه، وطريقة تعامل الأفراد ورقابة الدولة لهذا المجال

وغيره، يعتبر استعمال الانترنت، والتعامل مع المواقع والمنصات الالكترونية، خاصة في ظل نقص المعرفة والخبرة في التعامل مع التكنولوجيا، استعمال البرمجيات غير الآمنة، عدم استعمال برمجيات الحماية، قلة الوعي في التعامل مع المحتوى الرقمي دون معرفة حقيقته ومصدره... الخ، كل هذا يحمل تهديدات على أمن المعلومات الشخصية، التي يمكن أن تكون محل قرصنة أو تلاعب بها.

كما أنه لم يعد خفيا على أحد أن 'شبكات التواصل الاجتماعي' ومواقع الانترنت قد تقف وراءها دول، أجهزة مخبرات، منظمات دولية ذات أهداف معادية للدول، شبكات إجرامية، أفراد محترفي إجرام... الخ. إن استعمال الانترنت والمنصات الالكترونية من طرف شبكات الإجرام، وأجهزة المخابرات المختلفة، وكذا الدول وكل الأطراف المعادية لتقديم معلومات مضللة، لخلق فجوة بين الشعب ومؤسسات الدولة، بين فئات المجتمع أو بين جهات ومناطق الوطن المختلفة،... الخ، بهدف إثارة الفوضى والاضرار بالدولة.

فالتحديات القيمية الناجمة عن الأطراف المعادية قد تأخذ شكل نشر أفكار وتمويل وجماعات منحرفة لأهداف إرهابية، مثل تغذية النزعات الجهوية وتغذية خطاب الكراهية المبني على هذا الأساس، باستغلال الشراء الذي تشكّله مقومات الهوية الوطنية وشساعة مساحة الجزائر والخصائص الاجتماعية للمجتمع الجزائري لخلق التفرقة والنزعات الانفصالية وتغذيتها، والجزائر تفتنت لهذا الأمر من خلال إصدار قانون خاص بكيفيات تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية²¹، بالإضافة إلى تصنيف 'الملك' وحركة 'رشاد' ككيانات إرهابية، وادراج قائمة لأشخاص مصنفين إرهابيين، والتحذير منهم ومن مخططاتهم.

- إغراق الانترنت بمحتوى رقمي تضليلي بهدف تسويق أفكار خاطئة وسرديات تخدم أجندات أطراف معادية للجزائر، تأخذ شكل دراسات أكاديمية، رسوم وأشكال توضيحية أو خرائط أو مناظرات بأهداف مقصودة... الخ، بهدف التشكيك في مقومات قوة الدولة والمجتمع أحيانا، أو لخلق الفقرة والتسويق لما يخدم مصالحهم دون اعتبار لضوابط القانون والأخلاق ولا حتى معطيات الواقع؛
- استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي وكذا تطور التكنولوجيا في مجال الرصد، التصوير بالأقمار الصناعية، الطائرات المسيّرة... أدت إلى انكشافية أكثر للدول تستوجب منها اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لضمان أمنها الوطني.

²¹ المرسوم التنفيذي رقم 21-384 في 07 أكتوبر 2021 يحدد كيفيات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك (ج ر عدد 78).

المحور الثالث: آليات التصدي للتهديدات القيمية في الجزائر:

أ- الضمانات الدستورية والقانونية لحماية القيم الوطنية في الجزائر:

إن كان الأمن هو الشغل الشاغل لكل الفواعل سواء كانوا: فردا، مجتمعا أو دولة، إلا أن الدولة تبقى الفاعل الرئيسي الأكثر عقلانية والأكثر قدرة على استيعاب وإدراك أهم التهديدات الأمنية، وترتيبها حسب سلم الأولويات، والاستجابة بما يتلاءم مع كل وضع وكل حالة.

جاءت في الدستور الجزائري أحكام كثيرة تركز على البعد القيمي بدأت بأول عبارة في ديباجة الدستور: 'الشعب الجزائري حر، ومصمم على البقاء حر'²²، وفيه إشارة إلى قيمة الحرية الملازمة للشعب الجزائري المكافح للغزاة عبر تاريخه الطويل، الذي وردت فيه دائما حسب ديباجة الدستور "... تاريخه (الشعب الجزائري) الممتدة جذوره عبر آلاف السنين متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر منبت الحرية، وأرض العزة والكرامة'.

- 'وكان أول نوفمبر وبيانه المؤسس نقطتا تحول فاصلة في تقرير مصيرها (الجزائر) وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدولة على ترقية كل واحدة منها'. وهنا إشارة إلى أهمية القيم الوطنية كركيزة وجوهر لقوة الدولة، التي تلتزم بالحفاظ عليها وترقيتها؛

- 'الشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة، والمحافظ على تقاليده في التضامن والعدل، واثق على قدرته في المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في عالم اليوم والغد'.

وهناك الكثير من القيم الواردة في ديباجة الدستور منها: الحرية، مقومات الهوية الوطنية الإسلام والعروبة والأمازيغية، التسامح والسلم الذي أنتج المصالحة الوطنية، نبذ العنف والتطرف والابتعاد عن خطاب الكراهية ونبذه، مكافحة الفساد، الاعتزاز بالجيش الوطني الشعبي... الخ، كما أن قيمة الولاء للوطن مكرسة دستوريا من خلال المادتين 79 و80²³، من الدستور، حيث تنصان بشكل صريح عن آليات مشاركة المواطنين وكل أفراد المجتمع في السياسة الوطنية المرتبطة بالدفاع أو بالأمن الوطني سواء بوجود حماية وصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني ووحدة شعبها وجميع رموز الدولة، أو إلزامية أداء المواطن بإخلاص واجباته اتجاه المجموعة الوطنية، التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه واجبان مقدسان دائمان.

بالإضافة إلى التذكير بدور الدولة في مجال ضمان احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين. تعمل الدولة على ترقية كتابة تاريخ الأمة وتعليمه للأجيال الناشئة.

²² المرسوم الرئاسي 20-442 المتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 82، 30 ديسمبر 2020؛

²³ المرجع السابق.

الأحكام الدستورية سالفة الذكر تدعمها النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة وبشكل أخص قانون العقوبات، والقوانين ذات العلاقة: مثل القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهم، مكافحة أنشطة الكيانات الإرهابية والإرهابيين، بالإضافة للقوانين الأخرى التي تعني حماية المجتمع، حماية الأسرة وحماية الطفولة، مختلف الفئات الاجتماعية.

إن سياسة الدولة في الحفاظ على ركائز ومقومات الهوية الوطنية مرتبطة بالتحويلات التي شهدتها الجزائر في عقيدتها الأمنية التي أصبحت تتبنى مقاربات وأبعاداً أشمل وأوسع للأمن الوطني سواء في إدراك التهديدات الأمنية، أو الآليات المقترحة لمجابهتها، وكذا إشراك المواطنين بشكل يجعل منهم أكثر فعالية في إطار منظومة يشارك فيها الجميع لمجابهة التهديد الذي يستهدف الجميع أفراداً، مجتمعاً ودولة.

ب- الفواعل المتدخلة لمجابهة التهديدات القيمية في الجزائر: السياسة الوطنية لمواجهة التهديدات الأمنية القيمية تسهر عليها الدولة من خلال القوانين والمؤسسات القائمة ومن خلال إشراك الفواعل الاجتماعية المختلفة:

- الأسرة: بمفهومها الضيق الذي يعني الزوج والزوجة والأولاد، إلى العائلة الموسعة التي تضم الأصول والفروع وصولاً إلى العائلة وبمفهومها الأشمل الذي يمكن أن تندرج فيه العرش والمشخة... الخ، والأسرة هي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع والحفاظ على ركائزه المادية وغير المادية، لذلك لا بد أن تنال الأهمية التي تستحقها، وأن تدرك أدوارها الرئيسية في بناء فرد متشبّع بالقيم الأصيلة مساهماً في بناء ورفي الوطن؛
- المسجد: وكل مؤسسات التعليم القرآني الحديثة منها والتقليدية، من زوايا وكتاتيب ومراكز تحفيظ القرآن ودراسة العلوم الشرعية، كما أن توحيد المرجعية الدينية الوطنية من خلال جامع الجزائر، والمساجد الأقطاب على مستوى الولايات ستتولى مهمة التوعية الدينية وكذا توحيد الفتوى التي تتناسب والمرجعية الدينية للجزائر، ولأهمية المسجد في مجابهة الكثير من الآفات الاجتماعية المهددة للمجتمع أصبح من الضروري أن يكون موجوداً في الأحياء الكبرى والمدن الجديدة المنجزة في إطار البرامج الإسكانية للدولة، بالإضافة للدور الذي يلعبه المجلس الإسلامي الأعلى في تقديم الدراسات والاستشارات للسلطات العليا في الدولة لرسم سياسة عامة تراعي الحفاظ على البعد الديني في الدولة وتعزيزه كمقوم رئيسي من المقومات الوطنية؛
- المدرسة: من خلال إعطاء المدرسة العناية التي تستحقها بدءاً بالمكوّن، المادة الدراسية المقدمة للتلاميذ، ومنهجية التدريس والتلميذ، بحيث يكون التفعيل للدور الحقيقي للمدرسة وهو التربية والتعليم وفقاً للمرجعيات ووفقاً للبرنامج المسطر؛
- مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التكوين ومؤسسات التعليم العالي: حيث يكون دورها يتجاوز التعليم والتكوين المهني، إلى تقدير وتمكين العمل والإتقان، وكل القيم البناءة للمجتمع؛

- الأحزاب السياسية: وتتمين أدوار الأحزاب في التنشئة السياسية في إطار الأبعاد الوطنية، التوعية بالمخاطر والتهديدات الأمنية، صياغة برامج وطنية طموحة، بالإضافة الى الحضور المستديم في تأطير المجتمع سياسيا وتأهيله للمشاركة الفعالة في البناء الوطني؛
- مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني: ترقية الوعي المدني، والسلوك الوطني، والقيم الوطنية ضمن الفضاء الجمعي الوطني والمحلي بالإضافة لتشجيع التضامن والتكافل والتوعية بكل ما يخدم الفرد والمجتمع والدولة؛
- النخبة بمفهومها الموسع الذي يستوعب النخبة العلمية الأكاديمية، رواد الإعلام، المؤثرين في الحياة العامة والفضاء الإلكتروني، رياضي النخبة، الشخصيات الوطنية، المسؤولين على اختلاف مستوياتهم، وهنا نسجل مثالا أصحاب المحتوى الإيجابي في منصات الانترنت، (في مجال التشجير والاهتمام بالمساحات الخضراء مثلا، رسم الجداريات المعبرة، إبراز المقومات السياحية، إبراز الرصيد التاريخي للدولة الجزائرية ... وفي كل موضوع من الموضوعات السابقة يوجد من يمكن أن يكون قدوة لغيره).

ج- مضمون وأهداف سياسة مجابهة التهديدات الأمنية القيمة في الجزائر: تتضمن السياسة الوطنية لمجابهة التهديدات الأمنية القيمة وتحصين المجتمع والفرد المواطن تدخلا صريحا وفعالا من الدولة باعتبارها الجهة الأكثر دراية وإحاطة وإدراك لهذه المخاطر والتهديدات من جهة، وللوسائل والإمكانات التي تحوزها وقدرتها على التنسيق بين مختلف الفواعل والمتدخلين للوصول للهدف المنشود من جهة ثانية.

تتضمن السياسة الوطنية لمجابهة التهديدات القيمة:

- 1- عناصر مادية مرتبطة بتحسين الأوضاع المادية للأفراد والأسر والمجتمع ككل، تحقيق توزيع عادل ومتوازن للثروة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتحقيق فرص حياة متكافئة بين سكان المدن والقرى والأرياف والبادي، بالإضافة إلى إبلاء عناية خاصة لكل فئة اجتماعية أو منطقة معينة تشهد تأخرا تنمويا أو نقصا في الإمكانيات والموارد والفرص؛
- 2- الاهتمام بالأسرة باعتبارها القاعدة الأساسية لبناء المجتمع سواء ماديا أو معنويا على مختلف الأصعدة والمستويات؛
- 3- الأخذ بعين الاعتبار المقومات الجيوسياسية الداخلية بأبعادها المختلفة: الموارد، المساحة، السكان، الخصوصيات المحلية عند رسم أي سياسة تنموية أو القيام بأي إجراء ذو علاقة بالتقسيم الإداري لتعزيزا لقوة المجتمع وتماسكه؛
- 4- استغلال الثراء في عناصر الهوية الوطنية، وكل المقومات والخصائص الاجتماعية للشعب الجزائري لتعزيز التماسك والتلاحم الوطني، بانتهاج خطاب وطني وبرنامج ومشروع وطني قوي، بالإضافة إلى تعزيز قيم التضامن وتنظيم البلاد إداريا بشكل يستوعب الجميع ويحقق مطالبهم ويعزز التماسك بين المناطق المختلفة للوطن، وكذا تشجيع حركة تنقل الأفراد داخليا، سواء بتشجيع السياحة الداخلية، والتبادلات الشبانية بين الولايات المختلفة، تشجيع

المستثمرين وطنيا، والتشجيع على الاستقرار خاصة في المناطق ذات الأهمية الوطنية والتي تشهد نقصا في تواجد السكان فيها؛

5- تنشئة وطنية متكاملة الجوانب: (بالتركيز على الرصيد الذي لا ينتهي الذي توفره الثورة التحريرية من خصال وبطولات الشهداء والمجاهدين والشعب الجزائري عامة، وهنا لا بد من الرجوع إلى تاريخ الجزائر وإظهار أمجادها وبطولات شهدائها ومجاهديها وشعبها على مر العصور والأزمنة ليكونوا قدوة ومعالم يقتدى بها تحدد بها المعالم وينار بها طريق الحاضر والمستقبل؛

6- التوعية بالمخاطر والتحديات الأمنية بشكل عام وذات العلاقة بالثقافة والقيم بشكل خاص، من خلال كل الوسائل المتاحة؛

7- الاهتمام بالتعليم والتنشئة الدينية المبنية على المرجعية الوطنية، بالإضافة إلى تنشئة وطنية في مجال قيم المواطنة وثقافة احترام القانون والولاء للامشروط للوطن والتجند للدفاع عنه في كل الظروف والأحوال؛

8- إيجاد آليات لرصد الظواهر الاجتماعية ومراقبة حركية المجتمع والتغير الاجتماعي، والمساعدة في ضبط التغيرات الحاصلة والتحذير من كل فكر أو سلوك يهدد المنظومة القيمية في الدولة.

خاتمة:

من خلال العناصر التي أوردناها نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- اتساع مفهوم الأمن ومضامينه التي تتعدى البعد العسكري الخالص، أو الأبعاد غير العسكرية فقط، وإنما هناك مزيج من العناصر التي يؤمن بها الواقعيون والليبراليون ورواد المدارس النقدية وغيرهم، كما أن التهديدات غير التماثلية جعلت الباب مفتوحا لإمكانية استيعاب كل ظاهرة من الظواهر على أنها تهديدات أمنية، باختلاف طبيعتها، مصدرها، نطاق تأثيرها، الجهة التي تستهدفها في إطار عالم مفتوح على المتوقع وعلى غير المتوقع من المخاطر والتهديدات الأمنية؛
- الأمن المجتمعي بعد لا يستهان به لبناء أمن وطني متعدد الأبعاد وتحصين الدولة والمجتمع على حد سواء؛
- التهديدات الأمنية القيمة هي أكثر التهديدات للأمن المجتمعي شدة ومن ثم للأمن الوطني، ذلك أنها تمس عمق المجتمع في روابطه الأساسية: (الدين، اللغة، الأخلاق والقيم، العادات والتقاليد، الانسجام والتماسك الأسري والمجتمعي...)، والتغير الطارئ عل
- العناصر السابق ذكرها سواء لأسباب وسيورة داخلية، أو لتأثيرات خارجية لا يلاحظ بسهولة، ولا يتم التعامل معه كتهديد في الكثير من الأحيان وهنا مكن الخطورة، والأثر يكون عميقا، وجبر الضرر الواقع يكون صعب التكلفة ويحتاج لوقت كبير وجهد كبير؛
- الجزائر تعيش، على غرار غيرها من الدول، تهديدات تستهدف مجتمعها بقيم دخيلة ومناقضة للمتوارثة عبر العصور، سواء من خلال ملامح الحياة المعاصرة والتغير الاجتماعي الطبيعي، أو من خلال منظومة القيم الآتية من الغرب في إطار سيطرة المحتوى الغربي على الانترنت، في كل الميادين والمجالات، وحتى من خلال استعمال هذا التقدم التكنولوجي في فرض قيم على مجتمعات أو خلق شروخ وتناقضات داخلها بهدف إضعافها، أو إلحاقها بالمنظومة الغربية أو لأهداف ومقاصد تخريبية؛
- السياسة الوطنية لمجابهة التهديدات الأمنية القيمة تتضمن تدخل الدولة بكل مواردها وإمكاناتها وتأطير كل تنظيمات المجتمع والمواطنين الواعين بالمسؤولية بهدف تحصين وتمتين الأواصر والروابط المجتمعية؛
- توحيد المرجعيات في مختلف الميادين وإبراز كل ما هو جميل في ماضي وحاضر الأمة بأبنائها ومناطقها الامر الذي يساهم في تحديد معالم الطريق وشكل المجتمع الجزائري الأصيل الذي يفتح على العالم محافظا على جوهره وقيمه الوطنية؛
- التوعية بالمخاطر والتهديدات الأمنية القيمة من طرف الدولة وتنظيمات المجتمع وكل القوى الحية بشكل مستمر، بالإضافة إلى إجراءات قانونية ردعية لكل فعل يتضمن نشر أو الإشادة بالأفكار أو المعتقدات التي تشكل خطرا على المجتمع مهما كانت طبيعتها ومصدرها، (تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية) التي لابد ان تحين باستمرار؛

- مراقبة المجتمع والظواهر المستجدة عليه مسؤولية الدولة (التي قد تشكل تهديدا آتيا أو لاحقا)، وعليها أن تجد الآليات القانونية والمؤسسية والفنية لذلك، لأن السياسة العامة الحكيمة والرشيدة تستوجب الوقوف عند كل الجزئيات والمعطيات المادية وغير المادية للأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء.

التوصيات:

- تشكيل هيئة لرصد التغيرات الاجتماعية مستعينة بكل المناهج والأدوات الفنية والتكنولوجية في عملها والتنبيه من كل ظاهرة أو فكرة دخيلة تهدد منظومة القيم الوطنية؛
- صياغة دليل يضبط المرجعية الوطنية في كل المجالات مبنية على الصفات والخصال الاصلية للفرد الجزائري وللشعب الجزائري وكذا المعالم الكبرى في تاريخه وخاصة ثورة 01 نوفمبر 1954؛
- التنشئة الوطنية المبنية على الرصيد الوطني وبمشاركة كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة؛
- التوعية بالمخاطر والتهديدات الأمنية القيمة من خلال كل الوسائل والأدوات المتاحة؛
- تنمية وطنية شاملة ومتكاملة ومتوازنة تراعي مبدئ تكافؤ الفرص حيث نصل إلى قاعدة مجتمع قوي ومتماسك - دولة قوية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المرسوم الرئاسي 20-442 المتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 82، 30 ديسمبر 2020؛
2. المرسوم التنفيذي رقم 21-384 في 07 أكتوبر 2021 يحدد كفايات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك (ج ر عدد 78)؛
3. توفيق بوستي، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، دراسات إستراتيجية، (22 فبراير 2019)، 16؛
4. حمشي، محمد، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية "المجلة الجزائرية للأمن الإنساني"، مجلد 3، (2018)؛
5. أبو الياس، جودة، الأمن البشري وسيادة الدول (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)
6. (2024-02-26)؛
7. طبال، لطيفة، أسماء رتيمي، الدلالة السوسولوجية للقيم، "مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية"، جامعة البليدة 2، مجلد 8، (2015)؛
8. بن نبي، مالك، عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، شروط النهضة، ط3 (بيروت: دار الفكر (1969)؛
9. دوني كوش، منير السعيداني، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة)؛
10. ابتراك ارثر، يوم أبل، الثقافة والهوية والشرعية، جوزيف س ناي وجون د دوناهيو، محمد شريف الطرح، ط1، 2002، 1؛
11. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، عبد الصبور شاهين الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، (دمشق: دار الفكر 2005)؛
12. دومينيك ولتون، العولمة-البعد الآخر، (بيروت: الدار اللبنانية للنشر الجامعي، 2005)؛
13. اولريش بيك، د جورج كثورة و د الهام الشعراوي، مجتمع المخاطرة (بيروت، المكتبة الشرقية 2009)؛
14. عودة التميمي، خليفة إبراهيم، عبد الله البسيوني، البسيوني جاد، الامن القيمي والسلم المجتمعي، (العراق: جامعة ديالى، اعمال المؤتمر الدولي: السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة، 2005)؛
15. الخالد، غسان، قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم (ط1، 2015؛ بيروت: منتدى المعارف)، 22؛
16. المرسوم التنفيذي رقم 21-384 في 07 أكتوبر 2021 يحدد كفايات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك (ج ر عدد 78)؛
17. المرسوم الرئاسي 20-442 المتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 82، 30 ديسمبر 2020؛
18. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماخا نشاطات مكافحة المخدرات والإدماخا عليها، الحصيلة الإحصائية لسنة 2023، [https://onlcdt.mjjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2023\].pdf](https://onlcdt.mjjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2023].pdf)

19. الديوان الوطني للإحصاء، الديمغرافيا في الجزائر 2019 رقم bis-890، 19 (2024-03-04)
[/https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf)
20. Jude Blanchette, ideological Security as national security, center for strategic and international studies, 2020;
21. Didier, Bigo, grands débats dans un petit monde: les d'ébats en relations internationales et leur lien avec le monde de sécurité"cultures et conflits", n 19-20 (1995);
22. Emely, laxer, Civic integration in a Multi-National Context: -Examining Quebec's "Values Test" for New Immigrant, Revue européenne des migrations internationales, 36-4 (2020).